تقرير اولي عن الانتهاكات بحق المتظاهرين في احتجاجات تشرين الأول ٢٠١٩

المقدمة:

يضمن القانون الدولي لحقوق الانسان والدستور العراقي الحق بحرية التعبير عن الراي والتجمع السلمي , في شهر أيلول ٢٠١٩ انطلقت دعوات عبر وسائل التواصل الاجتماعي من قبل المواطنين بصورة عفوية في سابقة يندر حدوثها للتجمع بشكل سلمي يوم ١ تشرين الأول ٢٠١٩ نتيجة لاستمرار الواقع الخدمي السيئ وتفشي معدلات البطالة بين الشباب منذ ٢٠٠٣ يضاف الى ذلك عدم قدرة الحكومة على التعامل مع ملف الحق بالسكن و إلاصرار الحكومي على استمرار تنفيذ حملة تهديم ورفع التجاوزات (العشوائيات) مثل دور سكن المواطنين وأصحاب المشاريع الصغيرة على الأرصفة بداية شهر ايلول دون توفير بدائل سكن لائقة وكذلك عدم اكتراث الحكومة لبيان استقالة وزير الصحة (علاء الدين العلواني) بتاريخ ١٢ أيلول وما احتواه البيان من معلومات تؤكد وجود صفقات فساد في وزارة الصحة , يضاف الى ذلك فض اعتصام حملة الشهادات العليا من امام مبنى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ ٢٥ أيلول بشكل مهين ومذل ومستفز وزادت الأمور تعقيدا بمعاقبة القائد (عبد الوهاب الساعدي) بتاريخ ٢٧ أيلول الذي يعتبره الجمهور العراقي رمزا وطنيا للنصر ضد عصابات داعش.

شهدت بغداد ومجموعة من المحافظات (**بغداد، الديوانية، ميسان , البصرة , واسط، النجف , ذي قار , المثنى ,كربلاء وبابل**) خروج اعداد كبيرة غالبيتهم من فئة الشباب من فجر يوم ١ تشرين الأول يقدر عددهم في بغداد فقط ما يقارب ٤٠٠٠ متظاهر يطالبون بوضع حد للفساد ومحاسبة المفسدين وتوفير فرص عمل والخدمات الأساسية يرفعون شعارات ابرزها (نازل اخذ حقي) ويحملون العلم العراقي إشارة الى استقلالية التظاهرات وسلميتها واستمرت لمدة ٧ أيام تعاملت معها الحكومة بعنف مفرط واستفزاز وتسويف لمطالب المتظاهرين ووعود بالإصلاح تزامنت مع دعوات لتاجيل التظاهرات بسبب الزيارة الاربعينية وانتظار نتائج التحقيق الحكومي مما حدا بالمتظاهرين الى تأجيل التظاهرات الى ما بعد الزيارة. وبالفعل انطلقت التظاهرات مرة ثانية يوم ٢٤ تشرين الأول مساء في بغداد وبقية المحافظات على اثر الخطابات والتصريحات السلبية للمسؤولين الحكوميين وكذلك الاستفزاز والتهديد الضمني الذي جاء في خطاب احد المسؤولين الأمنيين المتنفذين في الحكومة وما جاء من نتائج مخيبة للامال في تقرير التحقيق الحكومي بشأن حالات القتل العمد للمتظاهرين وارتفاع اعداد الشهداء والمعتقلين في المناطق التي شهدت الاحتجاج مما تسبب أيضا في ارتفاع سقف مطالب المتظاهرين الى دعوات لاسقاط النظام ورفض التدخل الأجنبي واجراء اصلاح سياسي عاجل عبر اجراء انتخابات مبكرة باشراف اممي وتصاعد مظاهر الاحتجاج الى الاضراب والعصيان المدني.

يقدم التقرير ملخص عن الانتهاكات التي حدثت للمتظاهرين وداعمي التظاهرات الخاصة باحتجاجات شهر تشرين الأول ٢٠١٩ ويوثق ابرز الانتهاكات حتى السابع من تشرين الثاني .

حق الوصول الى المعلومة والحق بالتعبير عن الراي :

أشارت الفرق الراصدة المختلفة التى عملت على رصد وتوثيق التظاهرات والمتواصلة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة المباشر في القطاع الامني والصحي والقضاء إلى عدم التعاون في مجال مشاركة أي احصائيات وأرقام خاصة باعداد المعتقلين او المصابين او القتلى . كما وثق المركز تسجيل صوتي يزعم انه عائد الى عمليات وزارة الصحة يدعو المستشفيات كافة الى عدم تزويد أي جهه باي معلومات ويحمل المسؤولية لمدراء المستشفيات في حال كشف المعلومات , كما أوضحت مفوضية حقوق الانسان في بيان لها طالبت به المؤسسات الحكومية بالتعاون معها ومشاركة المعلومات , كذلك وثق مركز النماء لحقوق الانسان ان وزارة الصحة لاتعطي باستمرار بيانات عن عدد القتلى والجرحى وانما تصرح في حوادث قليلة ونادرة عن الاعداد.

واظهر عدم التعامل بشفافية من قبل الحكومة التباين والتفاوت بين الأرقام الرسمية المعلنة وشكوك حول وجود ارقام مختلفة في اعداد الجرحى والقتلى والمعتقلين بسبب عدم الشفافية وانتهاك الحق بالوصول الى المعلومات.

حرصت الحكومة ومنذ بدء التظاهرات على منع وتقييد التغطية الإعلامية ومنعت البث المباشر لجميع القنوات الإعلامية المحلية والدولية من داخل ساحات الاحتجاج وسمحت لهم بالتسجيل فقط .

كما ان الانتهاكات طالت الصحفيين والمدونين المتواجدين في ساحات الاحتجاج لتغطية التظاهرات فتعرض البعض منهم الى القتل وكذلك إصابات بليغة من جراء القوة المفرطة التي تستخدمها الحكومة لفض الاحتجاجات وتعرض البعض الاخر الى الاعتقال في حين تعرض الاخرين للضرب المبرح وتحطيم معدات التصوير الخاصة بهم على ايدي القوات الأمنية وكذلك تم اختطاف مراسل صحيفة المدى حسين العامل في مدينة الناصرية في حين اجبر البعض على الانتقال للعيش في مكان اخر على اثر تهديدات مباشرة بالقتل مثل مراسل قناة الشرقية في محافظة ذي قار . كما اكدت النقابة الوطنية للصحفيين هذه الوقائع .

تصاعد الموقف تجاه كتم الاعلام الحر من قبل الحكومة فتعرض مكتب قناة الفرات الفضائية الى قصف صاروخي وتعرض مكتب قناة الاهوار الى الحرق و تم اقتحام ومداهمة وتخريب وسرقة معدات لمكاتب القنوات الإعلامية التي ساهمت بنقل وقائع التظاهرات مثل قناة دجلة الفضائية و قناة NRT ومقر قناة الديار الفضائية وغلق مكتب قناة الحرة والعربية الحدث والرشيد وراديو سوا في بغداد ومداهمة مكتب إذاعة الجيل الجديد في كربلاء وتم منع عملهم جميعا.

لاحظ مركز النماء لحقوق الانسان ان التوجه الحكومي يقضي بعدم مشاركة اخبار الاحتجاجات وبدى هذا التقصير والعمد واضحا وخصوصا ان شبكة الاعلام العراقي (القناة الوطنية) لم تنقل اخبار واحداث الانتهاكات التي حدثت بحق المتظاهرين.

وفي سابقة خطيرة قطعت الحكومة خدمة الانترنت بشكل شامل وفي جميع المحافظات العراقية عدا إقليم كردستان عقبها فرضت حظر وقيود على جميع منصات وسائل التواصل الاجتماعي وقدرت منظمة (**نيت بلوك**) الدولية ان خسارة الاقتصاد العراقي جراء قطع خدمة الانترنت كلفت الميزانية العراقية ٢ مليار دولار.

القوة المميتة ضد المتظاهرين السلميين:

وثق راصدي مركز النماء لحقوق الانسان ومجموعة شهود عيان ان القوات الحكومية استخدمت عمدا قوة فتاكة مميته تمثلت بالذخيرة الحية لتفريق المتظاهرين وفض الاحتجاجات منذ اول يوم لانطلاقها تم على اثرها قتل مجموع ٢٧١ متظاهر ١٥٧ منهم قتلوا في الموجة الأولى للتظاهرات و ٩٧ متظاهر في الموجه الثانية للتظاهرات وحتى الرابع من تشرين الثاني وقارب اعداد الجرحى ١٢٠٠٠ جريح الكثير منهم يعاني من جروح بليغة وتشوهات ومن الجدير بالذكر انه تسجيل اكبر عدد للوفيات والاصابات في محافظات الناصرية وبغداد وذلك بحسب ارقام واحصائيات حكومية بالرغم من توثيق راصدي المركز لسلمية التظاهرات في جميع المحافظات.

ومن ضمنهم ١٢ قتيل وحوالي ٤٠٠ جريح أصيبوا في تظاهرات البصرة يوم ٧ تشرين الثاني حسب ما افاد شهود عيان من وسط الحدث علما ان اغلب الجرحى يعاني من إصابات حدثت بسبب استخدام نوع جديد من الأسلحة (الصجم) بغرض احداث جروح مباشرة بليغة في صفوف المتظاهرين واصابة اكبر عد ممكن في وقت واحد علما ان هذا النوع من السلاح يستخدم لصيد الحيوانات والطيور ولم يتسنى لنا التحقق من هوية مستخدمي هذا النوع من الأسلحة.

وكذلك قتل ٥ اشخاص في بغداد يوم ٧ تشرين الثاني برصاص القوات الأمنية في المظاهرات التي حدثت في منطقة شارع الرشيد وجسر الشهداء والمئات من الجرحى وحالات الاختناق التي حدثت بسبب استخدام نوع جديد من الغاز المسيل للدموع يسبب تشنج وقتي للأعصاب وتخلف إصابات مروعة بحسب افادة اثنان من المسعفين المتواجدين في ساحة التظاهرات.

اعرب مراقبو المركز ان استخدام القوة المفرطة والمميته غير المبرر من قبل القوات الحكومية لم يسبقه سماع أي نداء و تعليمات تدعو المتظاهرين لاخلاء المكان او التفريق وتحذرهم قبل استخدام العنف المفرط. وتداول ناشطون عبر وسائل التواصل الاجتماعي مقاطع فديو وصور مرعبة تم التحقق من صحتها لمتظاهرين تعرضوا الى القتل باصابات مباشرة وبليغه في مناطق الراس والرقبة تسببت بها مقذوفات القوات الأمنية المكلفة بالتعامل مع الاحتجاجات (يرتدون ملابس سوداء ووجوههم مغطاة وليس لديهم شارة عسكرية تميزهم) , وثق مركز النماء لحقوق الانسان انهم يطلقون الذخيرة الحية بشكل عمدي ومباشر على اجساد المتظاهرين حسب الشهود العيان وتسجيلات الفديو.

وتم التحقق من ان غالبية حالات القتل تمت باستخدام الرصاص الحي بشكل مباشر على منطقة الراس والصدر وكذلك بسبب استخدام القنابل العسكرية الهجومية المسيله للدموع لتنفيذ إصابات مباشره في الراس إضافة الى تسجيل حالات قتل خنق بالدخان المسيل للدموع نتيجة كثافة وغزارة عدد القنابل الدخانية ضمن نطاق وحيز مساحة محدود كما افاد شهود عيان ان بعض حالات القتل حدثت نتيجة دهس المتظاهرين بسيارات عسكرية .

كما اثار وجود حالات قتل بسبب القنص الرعب بين المتظاهرين وافاد شهود عيان ان متظاهرين تم قتلهم برصاص قناصة (مجهولين) في بغداد وذي قار في المرحلة الأولى من التظاهرات حتى انه تم قتل ايضا بعض المتظاهرين اللذين حاولوا انقاذ الجرحى واسعافهم .
ووثق الراصدون للمركز النماء لحقوق الانسان استخدام غير مشروع لأسلحة قاتله وفتاكة متوسطة المدى نوع (**بي كي سي**) واسلحة محمولة على عربات استخدمتها مجاميع مسلحة تابعة للأحزاب في محافظات ذي قار وميسان .
وأفاد شهود عيان تعرض كوادر مفارز طبية في البصرة بتاريخ ٧ تشرين الثاني الى اعتداء بالضرب بالعصي وتكسير زجاج السيارات من قبل قوات امنية تواجدت لفض الاحتجاج ومنعت الكوادر الطبية المتواجدة من نقل الجرحى والمصابين بالوقت المناسب مما تسبب في استشهاد عدد اكبر.
ووثق مركز النماء لحقوق الانسان حالة قتل طبيب (**عباس علي الدنداوي**) تواجد بالقرب من جسر الاحرار في بغداد لعلاج الجرحى و اثناء تقديمه للإسعافات الأولية للمصابين وقتل معاون طبي مسعف في الناصرية يوم ٢٥ (**منتصر سعدي إبراهيم**) بالرصاص اثناء اخلائه للجرحى , علما انهم يرتدون الزي الطبي الرسمي المعرف , وتعرض البعض منهم الى اختطاف مثل ما تعرضت له المسعفة (**صبا المهداوي**) في بغداد بعد خروجها من التظاهرة.

استهداف ناشطي ومدافعي حقوق الانسان:

تم توثيق عدد من الانتهاكات التي طالت العاملين في مجال تعزيز حماية واعمال حقوق الانسان والحريات الأساسية او بسبب مشاركتهم في نشاطات مختلفة داخل التظاهرات:

1 - حوادث القتل والاغتيال

تم اغتيال الناشط (**حسين عادل**) وزوجته (**سارة طالب**) في البصرة بتاريخ ٣ تشرين الأول في محل اقامتهم في البصرة على يد مجموعة مسلحه على اثر تهديدات سابقة بسبب مشاركتهم في المظاهرات ودعواتهم للمشاركة في المظاهرات الحالية.
بتاريخ ٢٥ تشرين الأول قتل الناشط (**حيدر القبطان**) في بابل اختناقا بالغاز المسيل للدموع بسبب الاستخدام المفرط لقنابل الغاز العسكرية المخصصة للقتال من قبل القوات الأمنية .
بتاريخ ٢٨ تشرين الأول قتل الناشط (**صفاء السراي**) في بغداد (ساحة التحرير) بمقذوف دخاني في منطقة الرأس.

وتعرض الناشط (**مجيد شايع الزبيدي**) بتاريخ ١تشرين الثاني الى محاولة اغتيال من قبل مجموعة مسلحة أصيب على اثرها بجروح بالغه وتم نقله الى المستشفى , كما تعرض ناشطون اخرون أيضا في ميسان مساء يوم ٦ تشرين الثاني الى عملية اغتيال قتل خلالها الناشط (**امجد الدهامات**) وتعرض خلالها الناشط (**بسام مهدي**) الى اصابة بجروح .

2 - الاعتقالات والاختطاف

بالتزامن مع انطلاق التظاهرات حدثت موجة اعتقالات طالت المتظاهرين بشكل عام خلال التجمع للتظاهرات او اثناء فض الاحتجاج ووثق مركز النماء لحقوق الانسان في بغداد اكتظاظ مركز شرطة السعدون ومركز شرطة المسبح ومركز احداث الرصافة في العلوية بأعداد كبيرة من المتظاهرين فاقت القدرة الاستيعابية للمراكز خلال الموجه الأولى للتظاهر تم حجزهم بشكل تعسفي بدون أوامر قبض , كما وثق مركز النماء لحقوق الانسان في كربلاء وذي قار حالات اعتقال عشوائية حدثت في مناطق التظاهرات وطالت اعداد كبيرة وأيضا حالات مداهمة المنازل لغرض التفتيش والقاء القبض عن المتظاهرين .
تم اطلاق سراح البعض من المتظاهرين بدون توجيه تهم ولكن بعد تعرضهم لسوء المعاملة توقيع تعهدات بعدم المشاركة في التظاهرات مستقبلا في حين تم عرض البقية على قضاة التحقيق وتم توجيه تهم مختلفة منها حرق وتخريب ممتلكات الدولة او الدعوة الى اثارة اعمال شغب واضرار بالمصلحة العامة وتم تكفيلهم لاحقا واستمرار الإجراءات القانونية بحقهم.
ووثق مركز النماء لحقوق الانسان تسجيل حالات غير قابلة للكفالة وجهت اليهم تهم وفق المادة ٤ إرهاب في محافظتي كربلاء والديوانية من ضمنهم فتى بعمر الخامسة عشر من عمره.

كما تم التحقق من حالات بعض الجرحى الذين يخشون الذهاب الى المستشفيات بسبب حدوث حالات اعتقال سابقة للجرحى من المستشفيات خلال الموجه الأولى للتظاهرات , وبحسب ما ورد في افادة احد شهود العيان من كربلاء ان اغلب المصابين والجرحى كانوا يتوجهون إلى مستشفى العباس الأهلي خوفا من اعتقالهم من قبل الأمن الوطني الذي كان يعتقل المصابين بعد خروجهم من مستشفى الامام الحسين الطبي الحكومي .
وثق مركز النماء لحقوق الانسان حالات خطف واخفاء لمجموعة من النشطاء والمدافعين عن حقوق الانسان , تمكنا من رصد وتوثيق ١١ حالات اختطاف ومزاعم إخفاء قسري لم يتسنى لنا التأكد من صحتها ويشاع بوجود حالات أخرى تعذر علينا الوصول الى معلومات بشأنهم :

#	الاسم	المحافظة	تاريخ الاختطاف	الصفة
١	**ميثم الحلو**	بغداد	٨ تشرين الاول	طبيب
٢	**عقيل التميمي**	بغداد	٩ تشرين الاول	مهندس
٣	**احمد موفق**	بغداد	١٢ تشرين الأول	ناشط
٤	**فلاح حسن سلوم الطيار**	بغداد	١٠ تشرين الأول	ناشط
٥	**صفوان عاصم**	بغداد	١ تشرين الاول	ناشط
٦	**سيف راضي**	بغداد		مدير مدرسة
٧	**صبا المهداوي**	بغداد	٢ تشرين الثاني	ناشطة
٨	**علي جاسب الحطاب**	ميسان	٨ تشرين الأول	محامي
٩	**كريم غازي الساعدي**	بغداد	٢ تشرين الثاني	ناشط
١٠	**سيف راضي الربيعي**	بغداد	٣٠ تشرين الاول	ناشط
١١	**عباس الفضلي**	بغداد	٤ تشرين الثاني	ناشط

3 - المضايقات التهديدات

وثق مركز النماء لحقوق الانسان استمرار حالات الاعتقال التي طالت المدافعين عن حقوق الانسان والمدونين والصحفيين المشاركين في التظاهرات ضمن تواجدهم في ساحات الاحتجاج او بالقرب منها وتوجيه تهم كيدية لهم أهمها حرق وتخريب ممتلكات الدولة او الدعوه الى العنف والاخلال بالنظام العام.
كما تعرض الكثير من المدافعين الى تهديدات مباشرة بالقتل كما وثق المركز حالات تهديد بالتصفية الجسدية عبر رسائل وردت عبر تطبيقات الوتس اب والتيلكرام او من خلال اتصالات هاتفية بأرقام (غير معرفة) بسبب مشاركتهم في المظاهرات, إضافة الى كثافة الشائعات حول وجود قائمة بأسماء النشطاء المشاركين في التظاهرات لدى القوات الأمنية التي تروم تنفيذ أوامر قبض بحقهم مما تسبب في مغادرة البعض محل سكنهم خشية من تعرضهم الى القتل والاعتقال والملاحقة .
هناك خوف لدى ناشطي محافظات (الانبار, نينوى, صلاح الدين) من الدعوة والمشاركة والتضامن مع المظاهرات ومنعهم من الانخراط في الحركة الاحتجاجية وتخوفهم من المسائلة الحكومية والملاحقة وبالفعل تم رصد وتوثيق حملة اعتقال في محافظة الانبار طالت بعض الناشطين بسبب ما قاموا بنشره عبر وسائل التواصل الاجتماعي من تضامن مع المظاهرات او دعوات للمشاركة فيها مثل الناشط (**سمير الفرج**) الذي توجهت اليه تهم تتعلق بالإرهاب الذي اعتقل بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ومازال معتقلا حتى فتره صدور التقرير وكذلك الناشط (**عبد الله ناظم**) الذي تعرض الى اعتقال بتاريخ ٢٨ تشرين الأول و إساءة معاملة اثناء فترة اعتقاله وطلب ترحيل عائلته من المنطقة .

التوصيات:

1 - الإيقاف الفوري في استخدام القوة المميتة والعنف المفرط بحق المتظاهرين من قبيل الرصاص الحي اوالأسلحة المتوسطة والمحمولة على عربات وإيقاف الاستخدام الخاطئ للمقذوفات(الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والقنابل الصوتية عالية التاثير) ومنع استخدام القنابل المسيلة للدموع العسكرية الهجومية المصممة للقتال والمستخدمة حاليا من قبل القوات الأمنية (ام ٩٩ اس) و(ال في سي اس).

2 - تشكيل لجنة دولية مستقلة من الأمم المتحدة لاعادة فتح التحقيق بحالات القتل العمد بحق المتظاهرين.

3 - الافراج الفوري عن جميع المعتقلين من المتظاهرين واسقاط جميع التهم الموجهة لهم وإيقاف الإجراءات القانونية بحق من تم اطلاق سراحهم بكفالة .

4 - الاستجابة والتفاعل العاجل لمطالب المتظاهرين ووضع الية تضمن تنفيذ هذه المطالب بسقوف زمنية محددة .

5 - الكشف عن مصير المختطفين والمختفين قسريا وتقديم الجهات المسؤولة عن ذلك الى العدالة.

6 - انصاف ضحايا المتظاهرين من الجرحى وعوائل الشهداء وتعويضهم بما يتناسب مع الضرر .

7 - تلتزم الحكومة العراقية بتقديم اعتذار الى الشعب العراقي عن استخدام العنف المفرط تجاه المتظاهرين لضمان عدم تكراره و احترام الحق بالتجمع السلمي والتعبير عن الراي.

8 - محاسبة المسؤولين عن توجيه أوامر القتل وعمليات الترهيب والخطف والاعتقال والتعذيب ضد المتظاهرين والناشطين وتقديمهم للعدالة .

9 - إيقاف مراقبة عمل ناشطي ومدافعي حقوق الانسان والصحفيين والمدونين وعدم تتبعهم وملاحقتهم.

10 - ضمان الحق بالوصول الى المعلومة والتعاون المباشر مع منظمات المجتمع المدني المختصة عبر تزويدهم بالإحصائيات والمعلومات لتوثيق انتهاكات التظاهرات وجمع الحقائق .

11 - إعادة خدمة الانترنت ورفع الحجب غير القانوني المفروض على جميع وسائل التواصل الاجتماعي.

12 - تسهيل إجراءات التقاضي للمتضررين من قمع التظاهرات.

13 - التزام القوات الأمنية المكلفة بحماية المتظاهرين بمراعاة حقوق الانسان والتعامل بمهنية مع المتظاهرين بالاعتماد على المادة ٨٤ من الدستور العراقي وكذلك مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٩ إضافة الى المبادئ الأساسية العامة الصادرة من الأمم المتحدة سنة ١٩٩٠ والخاصة باستعمال القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.